

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/43
26 December 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الرابعة والعشرون
جنيف، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر - ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن أعمال دورته الرابعة والعشرين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧

المحتويات

الصفحة

٣ الاستنتاجات المتفق عليها	أولاً -
٥ البيانات الافتتاحية	ثانياً -
٧ ملخص للمناقشات غير الرسمية أعده الرئيس	ثالثاً -
١٧ المسائل التنظيمية	رابعاً -

المرفقات

١٩ جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين	الأول -
٢٠ الحضور	الثاني -

أولاً - الاستنتاجات المتفق عليها

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

١- في الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أعاد الفريق تأكيد أهمية وجود مجموعة من المعايير العالمية للإبلاغ المالي تستند إلى مبادئ محددة وتتسم بنوعية عالية ويمكن إنفاذها لضمان فعالية أداء النظام المالي الدولي واستقراره. كما شدد الفريق على الحاجة إلى معايير عالمية متينة للإبلاغ المالي لتيسير تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن البدائل الاستثمارية وتعزيز تدفق الموارد المالية نحو البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى بناء قدراتها الإنتاجية وتعزيز قدرتها التنافسية في التجارة العالمية.

٢- وأجرى الفريق في هذه الدورة استعراضاً إضافياً لتحديات التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقد سرت مداولاته حول هذا الموضوع دراسات حالات قطرية تتعلق بباكستان وجنوب أفريقيا وتركيا، كما أثرت حلقات المناقشة تلك المداولات.

٣- وخلال المداولات، حدّد الفريق عدة تحديات على صعيد التنفيذ العملي، بما في ذلك التحديات المتعلقة بمجال الأطر التنظيمية والمؤسسية، والإنفاذ وبناء القدرات التقنية. كما ناقش الفريق عدة دروس مستخلصة من خبرات البلدان في مجال التنفيذ من خلال دراسات الحالات القطرية.

٤- ووفقاً للاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في الدورة الثالثة والعشرين للفريق، بشأن تحديث "مبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣"، دعت أمانة الأونكتاد، أثناء الفترة الفاصلة بين الدورتين، إلى عقد اجتماع جديد لفريق استشاري لإعداد مقترحات بشأن تنقيح المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. ونظرت الدورة الرابعة والعشرون للفريق في مشروع التنقيحات المقترحة لتلك المبادئ التوجيهية.

٥- وطلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد، في ختام مداولاته بشأن هذا الموضوع، استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وإعداد منشور يلخص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذه المعايير عن طريق استعراض دراسات الحالات القطرية التي ناقشها الفريق في دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، وتوزيع هذا المنشور على أوسع نطاق ممكن. وطلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء دراسات بشأن قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما يشمل مواضيع ذات صلة بذلك كتطبيق المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وطلب الفريق أيضاً إلى أمانة الأونكتاد نشر بحثها في هذا المجال، وتنظيم ما يتصل بذلك من حلقات عمل تدريبية ومؤتمرات، بالقدر الذي تسمح به الموارد، بهدف تعزيز مهنة المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٦- وتطرق الفريق في مداولاته إلى التنقيحات المقترحة إدخالها على المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣، وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تدرج في الوثيقة التعليقات والمقترحات التي وردت أثناء الدورة الرابعة والعشرين، فضلاً عن التعليقات الإضافية التي قد تقدمها

الوفود المهتمة في غضون أسبوعين من انعقاد الدورة. وطلب الفريق أيضاً إلى أمانة الأونكتاد الدعوة إلى عقد اجتماع جديد لفريق استشاري لكي يقوم في أقرب وقت ممكن بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية المحدثة للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣، وتوزيعها التماساً للتعليقات عليها.

٧- وفيما يتعلق بمشروع عرض المفهوم المحاسبي للمعيار الدولي للإبلاغ المالي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، المقترح من المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، طلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد أيضاً النظر في التعليقات والمقترحات التي ترمع الوفود المهتمة إرسالها إلى أمانة الأونكتاد في غضون أسبوعين من انعقاد الدورة الرابعة والعشرين. وسوف تضع الأمانة اللمسات الأخيرة على التعليقات المتعلقة بمشروع عرض المفهوم المحاسبي قبل إرسالها إلى المجلس.

إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية

٨- جدّد الفريق التأكيد على أهمية الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات من جانب الجهات صاحبة المصلحة. وسلّم الفريق بأن إعداد تقارير موجزة وقابلة للمقارنة ومركزة على الأداء في هذا المجال يحقق قيمة مضافة للمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، ويشجع التنمية الاقتصادية المستدامة.

٩- ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن الدورة الثالثة والعشرين، نظر الفريق خلال دورته الرابعة والعشرين في تقرير الأمانة اللذين جرى استكمالهما ووضع صيغتهما النهائية والمعنونين "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/41) و"إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية: احتياجات الجهات صاحبة المصلحة من المعلومات ومعايير اختيار المؤشرات الرئيسية" (TD/B/COM.2/ISAR/42). واتفق الرأي في الفريق على أن التقريرين يتيحان أداة تقنية طوعية مفيدة للمؤسسات. وأثنى الفريق على النوعية العالية للوثيقتين وما تنطويان عليه من جدوى في تحديد مؤشرات أساسية ومنهجية لقياس اتساق الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بمسؤولية الشركات في التقارير السنوية.

١٠- وأقرّ الفريق، بصفة خاصة، بأن الإرشادات تشمل الاستنتاجات السابقة للمشروع فيما يتعلق بمعايير اختيار المؤشرات واحتياجات المستخدمين من المعلومات. وذكر أنها تأخذ في الحسبان اعتبارات الكلفة/الفائدة المترتبة على إعداد هذه المعلومات، وأن صياغتها قد تمت بالتشاور مع معدّي تقارير الشركات. وخلص النقاش اللذي دار بشأن الإرشادات المتعلقة بمؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية إلى أنها قد تشكل أداة طوعية مفيدة لتحسين الاتصال مع الجهات صاحبة المصلحة وتعزيز المساهمات الإيجابية للشركات في البلدان النامية المضيفة. وأثفق على أن تقوم الأمانة بإعداد الإرشادات لنشرها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن.

١١- ووافق الفريق على أن يواصل الأونكتاد تنسيق ذلك العمل مع المنظمات الدولية الأخرى النشطة في مجال الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات، فضلاً عن الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في القطاعين الخاص والعام. واقترح إجراء دراسات حالات تتناول الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات، بالقدر اللذي تسمح به الموارد، لإتاحة معطيات عملية عن وضع هذا الإبلاغ في مختلف أنحاء العالم.

الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات

١٢ - جدد الفريق التأكيد على أهمية الممارسات الجيدة في إدارة الشركات لتعزيز الاستثمار والاستقرار والنمو الاقتصادي. ووفقاً للاستنتاجات المتفق عليها الصادرة عن دورته الثانية والعشرين، تناول الفريق في دورته الرابعة والعشرين نتائج الاستعراض السنوي لمسألة كشف البيانات في سياق إدارة الشركات وذلك في الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٧ لحالة العمل بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.6). وأثنى الفريق على جودة الاستعراض وتناوله البعد التنظيمي لكشف البيانات في سياق إدارة الشركات. ولاحظ أن الاستعراض ساعد على تحديد عدة اتجاهات هامة تؤثر على الإبلاغ في سياق إدارة الشركات، بما في ذلك بروز حالات اندماج الأوراق المالية العالمية، وتزايد إدماج القضايا الاجتماعية والبيئية في الإطار الأوسع لإدارة الشركات. وإضافة إلى ذلك، استعرض الفريق دراستين لحالة العمل بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في كل من الصين (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.8) ومصر (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.7). وأثنى الفريق على هاتين الدراستين وأقرّ بجدوى إرشاداته المتعلقة بالممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات بوصف تلك الإرشادات معياراً عملياً لقياس ممارسات الكشف عن البيانات في مختلف البلدان. واقترح الفريق أن يواصل الأونكتاد إجراء مثل هذه الدراسات مع شركاء معينين في مجال البحث من مختلف أنحاء العالم.

١٣ - ورحب الفريق بالمشروع المشترك الذي نظّمته وزارة الاستثمار المصرية والمركز المصري للمديرين والأونكتاد بهدف نشر إرشادات الفريق بشأن "الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" خلال انعقاد المؤتمر الدولي للشفافية والكشف عن البيانات في القاهرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. واقترح الفريق الاضطلاع بمشاريع مشتركة إضافية بالتعاون مع منظمات شريكة معنية بالقدر الذي تسمح به الموارد وفي مختلف بلدان العالم، من أجل نشر هذه الإرشادات وتوفير برامج تدريبية ذات صلة بتنفيذها العملي.

ثانياً - البيانات الافتتاحية

١ - أشار مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع في ملاحظاته الاستهلاكية إلى أن تزايد عولمة الاقتصاد العالمي وضع الدول الأعضاء أمام ضرورة اعتماد معايير عالمية للإبلاغ المالي وغير المالي المتعلق بالشركات. وأضاف أن الانتقال إلى تطبيق المعايير العالمية أمر ينطوي على فرص وتحديات. وفي هذا السياق، أقر بدور الفريق في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بالشفافية والمحاسبة في الشركات. وإذ رحب بالاتجاهات التصاعدية التي شهدتها مؤخراً الاستثمارات الموجهة إلى البلدان النامية، فقد شدد على أن شفافية الشركات في المجال المالي وفي غير ذلك من المجالات تكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لاستقرار الاقتصادات وقدرة البلدان على مواصلة اجتذاب الاستثمارات. وقال متحدثاً عن عدم الاستقرار الذي اتسمت به أسواق الأوراق المالية العالمية مؤخراً إلى أن ذلك تذكير قوي بالحاجة إلى تدابير لتعزيز ثقة المستثمرين، بما في ذلك تقديم تقارير مالية وغير مالية شفافة تساعدهم على تقدير المخاطر بدقة عند اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار.

٢- وأبرز مدير الشعبة البند الرئيسي في جدول أعمال الاجتماع، وهو استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وسلم بالأهمية المتزايدة لهذا العمل مشيراً إلى أن عدد البلدان التي تعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي سيزداد بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً في السنوات الخمس المقبلة. وأشار أيضاً إلى أن معظم المقبلين الجدد على تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي هم من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واستنتج أن تجارب البلدان التي تشترط حالياً استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي ضمن ولاياتها أو تسمح بذلك والدروس التي استخلصتها تلك البلدان، التي يفوق عددها مائة بلد، تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للبلدان التي ستشرع في هذه العملية خلال السنوات القليلة المقبلة. وقال إن الفريق يؤدي في هذا السياق دوراً بالغ الأهمية في تيسير تبادل الخبرات والآراء من منظور عالمي حقيقي.

٣- وأثنى المدير على قيام الفريق بإدراج محور يتعلق بالاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في سياق عمله الأوسع نطاقاً المتعلق بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبعدهما أشار إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، قال إنه يتوقع أن يكون عمل الفريق سناً كبيراً لوضعي السياسات وأصحاب المشاريع.

٤- وبخصوص المسائل الأخرى التي سيتناولها الفريق، أبرز المدير عمل الفريق فيما يتعلق بالإرشادات الجديدة بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية. وذكر أن الفريق كان دائماً سباقاً إلى تناول مواضيع اعتبرت لاحقاً مسائل رئيسية في مجال الإبلاغ المتعلق بالشركات. ولاحظ أن المستثمرين كثيراً ما يتحدثون اليوم عن القضايا البيئية والاجتماعية والقضايا المتصلة بالإدارة باعتبارها مجالاً مميزاً ومتربطاً من مجالات الإبلاغ. ولإبراز هذه النقطة، أشار إلى العدد الكبير من مؤسسات الاستثمار التي وقّعت مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول، وهي مبادرة أُطلقت في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٥- وفيما يتعلق بموضوع الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، أشاد المدير بعمل الفريق في هذا المجال، بما في ذلك منشوره الذي لقي إقبالاً واسع النطاق والمعنون "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات". ورحب بالدراسات الاستقصائية السنوية التي يجريها الفريق العامل في هذا المجال، ملاحظاً أن الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٧ أتاحت جرماً مفيداً للشروط التنظيمية في الأسواق الناشئة. وقال إن العمل الذي يضطلع به الفريق في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات يُسهم في زيادة الوعي بالممارسات الجيدة ويساعد واضعي السياسات ومديري مؤسسات الأعمال على وضع مقاييس مرجعية لممارساتهم لمقارنتها بممارسات الأسواق الأخرى وتوقعات المستثمرين الدوليين.

٦- واختتم المدير تعليقاته مثنياً على الفريق لما يضطلع به من عمل هام لمساعدة الدول الأعضاء على تجاوز تحديات العولمة وجلب منافعها.

٧- وأشار رئيس الفريق خلال الدورة الثالثة والعشرين المنتهية ولايته، السيد رودولف مولر (سويسرا)، إلى أن عمل الفريق في سياق العولمة قد أضحى أكثر أهمية من أي وقت مضى. وقدّم بعد ذلك عرضاً عن تقريره إلى الدورة الحادية عشرة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، مشيراً إلى أن التقرير لقي قبولاً حسناً لدى اللجنة. وأبلغ الفريق أيضاً بنتائج اجتماع عُقد في كييف بأوكرانيا في الفترة من

٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ بشأن "المعايير الدولية للإبلاغ المالي: تجارب ورؤى تتعلق بالتنفيذ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية". وأشار مع التقدير إلى قيام وزارة المالية في أوكرانيا، والبنك الدولي، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتقديم دعم مالي للاجتماع. وقد حضر الاجتماع أكثر من ٩٠ مشاركاً من البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا.

ثالثاً - ملخص للمناقشات غير الرسمية أعده الرئيس

استعراض قضايا التنفيذ العملي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية

٨- قامت الموظفة المسؤولة عن فرع تنمية المشاريع بعرض البند الرئيسي في جدول أعمال الدورة، وهو استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقدمت معلومات أساسية عن العمل الذي سبق أن قام به الفريق العامل فيما يتعلق بهذا الموضوع ووجهت انتباه المشاركين إلى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد لتيسير المناقشات حول هذا البند من جدول الأعمال. وتضمن ذلك دراسات حالات قطرية بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي شملت باكستان وجنوب أفريقيا وتركيا (TD/B/COM.2/ISAR/38 و TD/B/COM.2/ISAR/39 و TD/B/COM.2/ISAR/40، على التوالي)، ومذكرة تستعرض آخر تطورات التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وتتضمن موجزاً بأهم قضايا التنفيذ العملي التي حُددت في دراسات الحالات القطرية (TD/B/COM.2/37). وقامت ثلاثة أفرقة مناقشة بعرض وجهات نظر مختلفة إزاء بند جدول الأعمال.

٩- وتناول الفريق الأول جوانب متنوعة في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك التقدم المحرز بصفة عامة، وآثار المعايير والتفاسير التي جرى وضعها، ودور المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في التنفيذ المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، وبرامج الإنفاذ والتقارب. وعرض المتحدث الأول وجهة نظر المفوضية الأوروبية في هذا الصدد. وأشار إلى أن الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي في عام ٢٠٠٥ قد أعطى زخماً لعمل المفوضية الأوروبية وللمداولات على صعيد الأونكتاد/فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير المحاسبية والإبلاغ. وقدم وصفاً لآلية الاعتماد التي خضعت لها هذه المعايير لقبولها في الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كانت في وضع أفضل من غيرها فيما يتعلق بتنفيذ المعايير. وسلط الضوء على عدة معايير كانت قيد النظر لاعتمادها ووجه انتباه الحاضرين إلى تقييم التأثير الذي أجرته المفوضية الأوروبية فيما يتعلق باعتبارات اعتماد المعيار ٨ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي - الإبلاغ القطاعي. وفيما يتعلق بالحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، قال المتحدث إن هناك مشاورات جارية بشأن مشروع بيان مفاهيمي لمعيار دولي للإبلاغ المالي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو مشروع صدر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

١٠- وأوضح المتحدث التالي آراء منظمة إنمائية دولية بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقال إن منظّمته قيّمت ٧٥ بلداً فيما يتعلق بتقيدها بالمعايير ومدونات قواعد السلوك الدولية المتعلقة بالحاسبة ومراجعة الحسابات. وسلط المتحدث الضوء على عدد من القضايا المشتركة المتعلقة بالتنفيذ العملي التي تم تحديدها في سياق عمليات التقييم التي أجرتها منظّمته، بما في ذلك الافتقار إلى تصور مفاهيمي للإبلاغ المالي

المتصل بالأغراض العامة، وعدم تلاؤم نطاق هذه المعايير مع استخدامها، ومشاكل الحسابات الموحدة، والتعارض مع الإبلاغ لأغراض الإشراف، والافتقار إلى القدرات التقنية، وعدم وجود نسخ من المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بلغات أخرى غير الإنكليزية، وضعف وظيفة مراجعة الحسابات وضعف الإنفاذ، والتقصير في نشر البيانات المالية. وتناول المتحدث مسألة مفادها أن إطاراً أساسياً متيناً للإبلاغ المالي يتطلب، إضافة إلى المعايير السليمة للمحاسبة ومراجعة الحسابات، عدداً من المقومات الأخرى، بما فيها الإطار القانوني، والرصد والتنفيذ، والتعليم والتدريب، وآداب مهنة المحاسبة.

١١- وقدّم المتحدث التالي وجهات نظر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وعرض آخر التطورات المتعلقة باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي في مناطق مختلفة من العالم. وأبرز التطورات الحاصلة في الولايات المتحدة فيما يتعلق باقتراح لجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة إلغاء اشتراط قيام جهات الإصدار الأجنبية بتقديم بياناتها المالية، المجهزة وفق المعايير الدولية للإبلاغ المالي بصيغة مطابقة للمبادئ المحاسبية المقبولة بصفة عامة لدى الولايات المتحدة. وتطرق أيضاً إلى "منشور مفاهيمي" للجنة الأوراق المالية والبورصة بشأن إتاحة خيار لجهات الإصدار المحلية في الولايات المتحدة لكي تعد بياناتها المالية وفقاً للمعايير الدولية. وأشار إلى جلسة كانت قد أجزتها قبل بضعة أيام اللجنة الفرعية المعنية بالأوراق المالية والتأمينات والاستثمار في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة بشأن موضوع "المعايير الدولية للمحاسبة: الفرص والتحديات وقضايا التقارب على الصعيد العالمي". وتخللت الجلسة إفادة أدلى بها كل من رئيس المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية. وقدّم المتحدث تفاصيل تتعلق ببعض سمات عناصر الإجراء الواجب الإضافية التي اعتمدها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. ومن تلك العناصر إجراء استعراض بعد التنفيذ بسنتين، وبيانات التعقيب، وتحليل جدوى التكاليف.

١٢- وتناول المتحدث الأخير دور المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في التنفيذ المتسق للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وشدد على أهمية تعزيز جميع روافد الإبلاغ المالي، بما في ذلك المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وذكر أن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان بصدد تنفيذ "مشروع توضيح" يهدف إلى إعادة صياغة المعايير الدولية لمراجعة الحسابات بأسلوب جديد يعزز التنفيذ المتسق عن طريق زيادة وضوح المعايير وسهولة فهمها وإزالة أي غموض بشأن ما هو مطلوب من مراجعي الحسابات. وسيكتمل المشروع بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ ليبدأ سريان المعايير المنقحة على فترات الإبلاغ المالي التي تبدأ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أو بعد هذا التاريخ. وأفاد بأن عملية تنفيذ المعايير المنقحة ستعتمد وفقاً لإصدار معايير جديدة لمدة سنتين. وأضاف أن القصد من ذلك هو إتاحة إطار ثابت للكيانات التي قد تكون بصدد تطبيق المعايير وذلك طيلة مدة وقف الإصدار. ودعا المتحدث المندوبين إلى التجاوب مع الورقة التشاورية للمجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان بشأن استراتيجيته وخطة عمله للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

١٣- وبعد العروض التي قدمها أعضاء فريق المناقشة، تبادل المندوبون الآراء بشأن جوانب متنوعة من التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. ولاحظ مندوب أنه على الرغم من أن ١٠٠ بلد تعتبر من منفيدي هذه المعايير، فليس واضحاً هل تشترط هذه البلدان أن تقوم جميع الكيانات الخاضعة لولايتها بتطبيق المعايير أو هل يقتصر نطاق تطبيقها على الشركات المسجلة في البورصة فقط. وذكر المندوبون الحاجة إلى إتاحة منشورات المجلس الدولي لمعايير المحاسبة للجمهور مجاناً، بما في ذلك المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وأشار بعض المندوبين إلى

منشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين، بما فيها تلك المتعلقة بالمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، التي تتاح للجمهور مجاناً. وشُدِّد في هذا الصدد على الاحتياجات الملحة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. واقترح بعض المندوبين أن تساهم المنظمات الإنمائية مثل البنك الدولي بموارد مالية تقدم إلى المجلس الدولي لمعايير المحاسبة. وقال آخرون إن موقع المجلس على الإنترنت ينبغي أن يكون متاحاً أيضاً باللغات الرئيسية إضافة إلى الإنكليزية. ولوحظ أمناء سرّ مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية يعملون من أجل إتاحة مزيد من الموارد المالية المستدامة للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة، الأمر الذي قد يُمكن، في جملة أمور، من إتاحة المنشورات بعدة لغات وربما مجاناً.

١٤- وركز فريق المناقشة التالي أساساً على دراسات الحالات القطرية المتعلقة بالتنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقدم أعضاء الفريق لمحة عامة عن حالة تنفيذ هذه المعايير في البلدان التي تناولوها في عروضهم. وناقشوا أيضاً الإطار التنظيمي والإنفاذ وقضايا بناء القدرات، بما في ذلك مراجعة الحسابات والدروس المستفادة من عملية التنفيذ. وقال المتحدث الذي عرض حالة باكستان إن المعايير الدولية للإبلاغ المالي قد اعتُمدت في هذا البلد باستثناء بضعة معايير. وأضاف أن عدم تنفيذ بعض المعايير راجع أساساً إلى لزوم وقت للتوفيق بين شروطها والقانون الوطني. وقال إن الإطار المحاسبي لباكستان مماثل للنهج الذي اعتمده فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل عند وضع المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وذكر أنه يُشترط على الشركات المسجلة في البورصة وكيانات الصالح العام أن تتبع المعايير الدولية للإبلاغ المالي. ويشترط على الكيانات المتوسطة الحجم تطبيق معيار مماثل للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٢. وتطبق الكيانات الصغيرة معياراً مماثلاً للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. وأوضح عضو فريق المناقشة عدداً من المسائل ذات الصلة بالإنفاذ وبناء القدرات والدروس المستفادة من عملية التنفيذ. وقال إن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي بدلاً من تكييفها مع الظروف الخاصة بالبلد يمثل استراتيجية أفضل للتنفيذ في الأجل الطويل.

١٥- وأعقب ذلك تقديم عرض بشأن دراسة الحالة الخاصة بجنوب أفريقيا. وأشار المتحدث من فريق المناقشة إلى أن جنوب أفريقيا كانت من أولى البلدان التي أدرجت المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في إطارها المحاسبي الوطني. وأضاف أن بورصة جوهانسبرغ للأوراق المالية تشترط على الشركات المسجلة في البورصة تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي كاملة اعتباراً من الفترات المالية التي تبدأ من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأشار أيضاً إلى أن جنوب أفريقيا اعتمدت كمعيار انتقالي بالنسبة للشركات المحدودة مشروع عرض المفهوم المحاسبي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الذي أصدره المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وأعرب المتحدث عن تأييده لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي دفعة واحدة بدلاً من اتباع نهج مجزأ. وإضافة إلى ذلك، أبرز المتحدث الحاجة إلى مهلة زمنية معقولة لیتسنى الانتقال إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

١٦- وعرضت متحدثة أخرى من فريق المناقشة وجهات نظرها بشأن التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي في تركيا. وقدمت معلومات أساسية عن الأحداث التي أثرت في تطور النظام المحاسبي في تركيا.

وتناولت المتحدثة بالتفصيل عدة جوانب من الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي في البلد. وقالت إن المجلس التركي لمعايير المحاسبة بصدده وضع معيار محاسبي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن بين التحديات الرئيسية التي يواجهها التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي هناك مسألة إيجاد حل للبنية المتعددة المؤسسات لبيئة تنظيم المجال المحاسبي، وإنشاء مجلس رقابة عمومي، وتنفيذ معايير المحاسبة.

١٧- وتناول العرض التالي التقرير الذي أعده معهد المحاسبين المعتمدين في إنكلترا وويلز لتقديمه إلى المفوضية الأوروبية والمعنون "تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي والتوجيه المتعلق بالقيمة العادلة". واستنتج التقرير إجمالاً أن تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الاتحاد الأوروبي أمر لا يخلو من مصاعب لكنه ناجح، الأمر الذي أدى إلى تحسين قابلية التقارير المالية للمقارنة وتحسين نوعيتها. واشتمل التقرير على استعراض البيانات المالية لسنة ٢٠٠٥ فيما يتعلق بـ ٢٠٠ شركة مسجلة لدى الاتحاد الأوروبي. ومن بين مجالات الإبلاغ المالي التي تتكبد فيها الشركات تكاليف كبيرة هناك إعداد البيانات المالية، والأدوات المالية المشتقة، والمعاشات التقاعدية، والأدوات المالية، وقيد الإيرادات. واستنتج التقرير أن الإبلاغ المالي من جانب كيانات قطاعي التأمين والصناعات الاستخراجية يحتاج إلى مزيد من التعزيز. واستخدام الصيغ اللغوية العامة، أو "القوالب الجاهزة"، في عمليات الكشف المتعلقة بالقواعد المحاسبية مجال آخر يحتاج إلى مزيد من التحسين.

١٨- وقدم المتحدث الأخير عرضاً عن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوكرانيا أشار فيه إلى أن حكومة أوكرانيا لم تقم إلا مؤخراً بإصدار مرسوم يعتمد استراتيجية لتنفيذ هذه المعايير. وحدد المرسوم نطاق تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي ودور الدولة في عملية التنفيذ، بما في ذلك وزارة المالية. وقد بدأت عملية الإصلاح المحاسبي في أوكرانيا في عام ١٩٩٨. ووفقاً للقانون الأوكراني المتعلق بالمحاسبة والإبلاغ المالي، جرت صياغة ٣٢ مادة تنظيمية وطنية. ويشترط القانون ألا تتعارض المعايير الوطنية مع المعايير الدولية. ويتناول مجلس المنهجيات وإدارة منهجية المحاسبة التابعان لوزارة المالية في عملهما عدة جوانب من استراتيجية تطوير المحاسبة في أوكرانيا، بما في ذلك تحسين الدور التنظيمي للدولة، وتكييف الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة، والسياسة المحاسبية في كيانات القطاع العام، وإصلاح الجانب المحاسبي المتعلق بالميزنة والمحاسبة على الصعيد الحكومي، وتحسين مسك حسابات الإدارة، والإبلاغ المحاسبي والمالي في المؤسسات الصغيرة. وأشار المتحدث إلى أن وزارة المالية نظمت في كييف في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٧ مؤتمراً دولياً علمياً وعملياً بشأن موضوع "المعايير الدولية للإبلاغ المالي: تجارب ورؤى تتعلق بالتنفيذ في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية".

١٩- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار عدة مندوبين مسائل تتعلق بالتنفيذ العملي لهذه المعايير في البلدان التي أحرقت بشأنها دراسات الحالة. وفيما يتعلق بإحدى تلك الدراسات، التي أشارت إلى أن أحد المعايير لم ينفذ، استوضح أحد المندوبين الأمر لمعرفة الاستنتاج الذي سيرد في تقرير مراجعي الحسابات. وأجاب المتحدث من فريق المناقشة بأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي ما دامت لم تُعتمد كاملة، فإن تقرير مراجعي الحسابات أفاد بأن البيانات المالية قد أعدت وفقاً لـ "معايير المحاسبة المعتمدة" في هذا البلد، وليس وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتساءل مندوبون آخرون عن الآثار المترتبة بالنسبة لاستغلال هيئة محاسبية مهنية إذا كانت هذه الهيئة مسؤولة في آن واحد عن وضع معايير المحاسبة ومعايير مراجعة الحسابات في بلد ما. وذكر جواباً على ذلك أن دور منظمة

من هذا القبيل أمر يتعلق بالتنسيق أكثر منه بوضع المعايير في حد ذاتها. وإضافة إلى ذلك، تبادل الخبراء وجهات النظر بشأن دور الإنفاذ المنوط بالهيئات المحاسبية المهنية وطريقة تحويلها تلك الصلاحية بموجب القانون.

٢٠- وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في ختام مداواته إلى أمانة الأونكتاد استعراض قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي وإعداد منشور يلخص الدروس المستفادة فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لهذه المعايير عن طريق استعراض دراسات الحالات القطرية التي ناقشها الفريق في دورتيه الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، وتوزيع هذا المنشور على أوسع نطاق ممكن. وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل إلى أمانة الأونكتاد الاستمرار في إجراء دراسات بشأن قضايا التنفيذ العملي المتعلقة بالمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك ما يتصل بها من مواضيع كتنفيذ المعايير الدولية لمراجعة الحسابات. كما طلب إلى أمانة الأونكتاد نشر بحوثها في هذا المجال، وتنظيم ما يتصل بذلك من حلقات عمل تدريبية ومؤتمرات، بالقدر الذي تسمح به الموارد، بهدف تعزيز مهنة المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢١- ورُكِّز في الجزء الأخير من المناقشة المتعلقة بالبند الرئيسي من جدول الأعمال على التنقيحات المقترحة إدخالها على "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: الإرشاد المتعلق بالمستوى ٣"، التي أصدرها فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في عام ٢٠٠٣. وأشارت أمانة الأونكتاد، في تقديمها لهذا البند، إلى أنه وفقاً للاتفاق الذي توصل إليه فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في دورته الثالثة والعشرين، عُقد اجتماع جديد لفريق استشاري يهدف اقتراح تنقيحات للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. وأوضحت أمانة الأونكتاد أن الفريق الاستشاري أجرى مشاورات خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، بما في ذلك أثناء اجتماعه الذي عقد في جنيف في مطلع تموز/يوليه ٢٠٠٧. ومن أجل تسهيل المداوات حول هذا الموضوع خلال الدورة، أعدت أمانة الأونكتاد وثيقة (UNCTAD/NONE/2007/1) تتضمن التنقيحات المقترحة إدخالها على المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣.

٢٢- وعقب مقدمة عرضتها أمانة الأونكتاد وتعليقات موجزة أدلى بها رئيس الفريق الاستشاري وأثنان من أعضائه، فتح رئيس الدورة باب المناقشة. وفي سياق المناقشات، أثار المندوبون عدداً من المسائل. وطلب بعض المندوبين توضيحات فيما يتعلق بمعايير تحديد فئات المؤسسات وتقسيمها إلى ثلاثة مستويات حسبما أوصى بذلك فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل. واعتبر بعض المندوبين أن التمييز بين المستويين ٢ و ٣ هو أكثر ما يستعصي فهمه. وأعيد التأكيد على أن قرار كيفية تصنيف الكيانات في ثلاثة مستويات أمر راجع لكل دولة عضو. وساد المناقشة اتفاق بشأن الحاجة إلى زيادة تفصيل التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٢ ومن المستوى ٣. ورغب بعض الخبراء في معرفة ما إذا كان سيجري تنقيح المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٢. وذكر أن هذا المستوى سيُراجع عندما يكمل المجلس الدولي لمعايير المحاسبة إعداد مشروع المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٣- وطلب عدة خبراء توضيحاً بشأن "النظام البسيط للاستحقاقات" حسبما ورد في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. وتساءل عدد من الخبراء عن مدى اختلاف هذا الأساس عن الأساس النقدي أو أساس الاستحقاقات كما يردان في المعايير

الدولية الكاملة للإبلاغ المالي. وسأل البعض الآخر عما إذا كان من الممكن الأخذ بمثل ذلك في استخدام الأساس النقدي، والأساس النقدي المعدل، وأساس الاستحقاقات المعدل، وأساس الاستحقاقات الكامل كما ترد في سياق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وساد المناقشة فهم مؤداه أنه على غرار ما أخذ به في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣، قد يقصد بـ "النظام البسيط للاستحقاقات" أن بعض الاستحقاقات المعقدة، مثل الضرائب المؤجلة، لا تقيّد في البيانات المالية للكيانات من المستوى ٣.

٢٤- ولا يشترط في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣ أن تقوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم التي تنتمي إلى هذه الفئة بإعداد بيان التدفقات النقدية. وأعرب عدد من الخبراء عن آراء متباعدة بشأن هذه المسألة. وارتأى البعض أن بيان التدفقات النقدية التاريخية عنصر أساسي في البيانات المالية التي من شأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعدّها. لذا اعتُبر أنه ينبغي اشتراطه في الصيغة المنقحة للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. واعتبر خبراء آخرون أن تقديم بيان التدفقات النقدية قد يكون معقداً للغاية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وخصوصاً إذا كان إعداده سيستند إلى استخدام طريقة مباشرة. واعتبر آخرون أن ما قد يكون مفيداً أن تعدّه المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم من المستوى ٣ هو بيان للتنبؤ بالتدفقات النقدية المقبلة أو توقعها، في مقابل بيان التدفقات النقدية التاريخية. ومن شأن بيان التنبؤ هذا أن يسهل على المقرضين المحتملين تقييم قدرة كيان ما على سداد القروض التي قد يرغب في طلبها. وبيان تنبؤ من هذا القبيل قد يكون مفيداً أيضاً في إدارة الكيان على نحو أكثر فعالية. وكان مفهوماً بصفة عامة أن هذه المسألة تحتاج إلى مزيد من النظر.

٢٥- واعتبر بعض الخبراء أنه سيكون من المفيد تقديم أمثلة عن الملاحظات التفسيرية التي قد ترفق بالميزانية العمومية وبيان الإيرادات المشترط في المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣. ورأى آخرون أن الملاحظات التفسيرية ستكون مفيدة لوصف المخاطر وأوجه عدم التيقن، بما في ذلك الخصوم الاحتمالية. واعتبر بعض الخبراء أنه سيكون من المفيد تضمين البيانات المالية أرقاماً عن الفترات المالية السابقة. واقترح خبير عرض الحسابات النقدية والمصرفية ضمن فئة مستقلة عن الأصول الحالية. وأثناء استعراض الوثيقة المنقحة صفحة صفحة، قدم الخبراء عدداً من الاقتراحات المتعلقة بالتحريير والشكل. وطلب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في نهاية مداولاته حول هذا الموضوع، إلى أمانة الأونكتاد أن تدرج في الوثيقة التعليقات والمقترحات التي وردت أثناء الدورة الرابعة والعشرين، فضلاً عن التعليقات الإضافية التي قد تقدمها الوفود المهتمة في غضون أسبوعين من انعقاد الدورة. كما طلب الفريق إلى أمانة الأونكتاد الدعوة إلى عقد اجتماع جديد لفريق استشاري لكي يقوم في أقرب وقت ممكن بوضع الصيغة النهائية المحدثة للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المستوى ٣، وتوزيعها التماساً للتعليقات عليها.

مسائل أخرى

إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية

٢٦- عرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لخيرة في هذا المجال لكي تعرض الموضوع بمزيد من التفصيل. واستهلت الخيرة كلمتها بتقديم معلومات أساسية عن عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي في هذا المجال، وقدمت استعراضاً عاماً موجزاً للتطورات التي شهدتها الدورات السابقة. وأشارت إلى أن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل قد بحث القضايا المتصلة بمستخدمي بيانات الإبلاغ المتعلقة بمسؤولية الشركات واحتياجهم من المعلومات، ووضع معايير لاختيار مجموعة محدودة من المؤشرات، وحدد مجموعة مؤشرات محدودة، ووضع مشروع منهجية لإبلاغ البيانات المتعلقة بالمؤشرات المختارة.

٢٧- وأعقب ذلك عرض المحاور الرئيسية في وثيقتي المعلومات الأساسية المعنويتين "إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية" (TD/B/COM.2/ISAR/41) و"إرشادات بشأن مؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية: احتياجات أصحاب المصلحة من المعلومات ومعايير اختيار المؤشرات الأساسية" (TD/B/COM.2/ISAR/42). وأوضحت المتحدث أن الوثيقتين تقدّمان مشروع إرشادات بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات في التقارير السنوية، بما في ذلك تفاصيل عن مستخدمي هذه المعلومات، ومعايير اختيار المؤشرات وشرحها، ومنهجية تجميع المؤشرات المختارة والإبلاغ عنها. وقدمت في الوثيقتين نسخة منقحة في صيغتها النهائية لمداولات الفريق بشأن هذا الموضوع، بما في ذلك المواد المجهزة لدورات الفريق الحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين والرابعة والعشرين وإفادات الوفود خلالها.

٢٨- وتتضمن الإرشادات منهجية مفصلة تتعلق بتجميع بيانات كل واحد من المؤشرات الأساسية المختارة بشأن مسؤولية الشركات والإبلاغ عنها. وتتألف هذه المنهجية من أربعة عناصر رئيسية: (١) وصف أساسي لكل مؤشر؛ و(٢) تعارف المصطلحات التقنية اللازمة لتوحيد إعداد بيانات كل مؤشر والإبلاغ عنها؛ و(٣) التعليمات المتعلقة بتجميع كل مؤشر؛ و(٤) التعليمات المتعلقة بشكل المعلومات المجمعة والكشف عنها. ولاحظت الخيرة أن هذه العوامل الأربعة توجد مجتمعة إطاراً تدرجياً عملياً وموحداً لفهم كل مؤشر من المؤشرات وتجميعه والإبلاغ عنه. وشددت على أن هناك جهوداً تبذل لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاتساق مع الإرشادات والتعاريف القائمة التي وضعتها منظمات أخرى، بما فيها مبادرة الإبلاغ العالمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة التجارة العالمية، وهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٢٩- وعقب إبداء هذه التعليقات الأولية بشأن وثيقة المعلومات الأساسية، قدّم الرئيس فريق الخبراء المكلف بمناقشة وثيقة المعلومات الأساسية ومسألة الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات. وعرض أعضاء الفريق طائفة متنوعة من وجهات النظر ذات البعد المهني والجغرافي. وأثنى أعضاء الفريق على إسهامات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل في مجال الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات نظراً لفائدتها ودقة منهجيتها. وأبرز عدد من أعضاء الفريق أيضاً منحى التنمية الاقتصادية في العديد من المؤشرات المختارة، ولاحظوا أن نهج فريق الخبراء الحكومي الدولي حيال الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات من شأنه أن يسد الثغرات القائمة في أطر الإبلاغ. وقدّم متحدثون من فريق المناقشة من البلدان النامية وجهة نظر فريدة بشأن تزايد الحاجة إلى الإبلاغ المتعلق بمسؤولية

الشركات في البلدان النامية، ووجاهة وأهمية المؤشرات المختارة التي وضعها فريق الخبراء الحكومي الدولي. ولاحظ متحدث له صلة بالمجال موضع المناقشة أن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات بصفة عامة أصبح يكتسي أهمية متزايدة بالنسبة للمؤسسات، وأن إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل أتاح مؤشرات موجزة وقابلة للمقارنة وسهلة الاستخدام.

٣٠- وخلال المناقشات التي أعقبت عروض فريق المناقشة، أثبتت عدة نقاط تتعلق بمسائل واسعة النطاق ذات صلة بمسؤولية الشركات والدور الذي يمكن أن يؤديه الإبلاغ. وعلى سبيل المثال، أثار عدة مندوبين مسائل بشأن العلاقة بين مسؤولية الشركات والأعمال الخيرية والكيفية التي ينبغي بها معالجة الإبلاغ عن هذه المسائل. وأثيرت أيضاً مسائل بشأن العلاقة بين الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات وعمليات الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، حيث لاحظ عدد من أعضاء فريق المناقشة أن هذين المجالين، وإن كانا لا يزالان منفصلين، يزدادان ترابطاً. وحاوّر عدة مندوبين فريق المناقشة بشأن الحالة الراهنة للإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات في البلدان النامية والبعد الإنمائي في مسؤولية الشركات. وأبرزت هذه المناقشات أهمية التنمية الاقتصادية بالنسبة للعديد من المندوبين كمسألة لا تتجزأ عن مسؤولية الشركات. وإضافة إلى المناقشات العامة بشأن الإبلاغ المتعلق بمسؤولية الشركات، أثبتت عدة مسائل تقنية تتعلق بقابلية المؤشرات للقياس والمقارنة على مر الزمن، فضلاً عن الإبلاغ المتعلق بالتعامل مع الهبات الخيرية من الناحية الضريبية. وأثنى العديد من المندوبين على العمل من حيث فائدته وجودته واقتراحوا نشره وتوزيعه على نطاق واسع.

استعراض عام ٢٠٠٧ لحالة العمل بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات

٣١- عرض الرئيس هذا البند من جدول الأعمال وأعطى الكلمة لموظف من أمانة الأونكتاد قام بعرض الاستنتاجات التي وردت في الوثيقة المعنونة "استعراض عام ٢٠٠٧ لحالة العمل بكشف البيانات في سياق إدارة الشركات: جرد لشروط الكشف عن البيانات في ٢٥ من الأسواق الناشئة" (TD/B/COM.2/ISAR/CRP.6). وأبرز ممثل الأمانة عدداً من الاتجاهات الهامة التي تؤثر في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، بما في ذلك ما يلي: تزايد الضغط على الصناديق الاستثمارية وسائر مؤسسات الاستثمار لكي تكشف عن بياناتها المتعلقة بالتصويت بالوكالة؛ وتأثير التكنولوجيا الإلكترونية على تصويت حملة الأسهم والكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات؛ وتزايد التقارب بين المعايير الوطنية لإدارة الشركات في جميع أنحاء العالم؛ وظهور موجة عالمية من حالات اندماج أسواق الأوراق المالية التي تزيد من الضغط المستوجب لتقارب ممارسات إدارة الشركات. وقدم ممثل أمانة الأونكتاد استنتاجات استعراض عام ٢٠٠٧، التي بينت أن الأسواق الخمسة والعشرين المشمولة بالدراسة تشترط جميعها تقريباً الكشف عن أكثر من نصف البنود الثلاثة والخمسين التي يتألف منها الإطار المرجعي لفريق الخبراء الحكومي الدولي المتعلق بالممارسات الجيدة في مجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات.

٣٢- وعقب هذا العرض، قدم الرئيس خبيراً من الصين وآخر من مصر أجرى كل منهما دراسة حالة قطرية بشأن الممارسات الجيدة المتعلقة بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات استناداً إلى مرجعية فريق الخبراء الحكومي الدولي. وأبرزت الدراستان ممارسات الإبلاغ التي تتبعها المؤسسات في البلدين، مع الإشارة إلى نوع المعلومات التي يُكشف عنها. وقدم الرئيس فريقاً من الخبراء لمناقشة موضوع الكشف عن البيانات في سياق إدارة

الشركات في أنحاء العالم. وأبرز أعضاء الفريق عدداً من الاتجاهات الرئيسية المتعلقة بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات، بما في ذلك ما يلي: دور شروط الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في تطوير أسواق الأوراق المالية وأسواق رؤوس الأموال؛ وصعوبات قياس نوعية عملية الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات والحاجة إلى هذا القياس؛ والحاجة إلى إرشاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا الصدد؛ وتزايد إدماج المسائل البيئية والاجتماعية في سياق الإطار الأوسع لإدارة الشركات.

٣٣- وبعد تقديم أعضاء الفريق عروضهم، فتح الرئيس باب المناقشة التي تناولت باستفاضة موضوع الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وأدلى عدة مندوبين بتعليقات بشأن جرد شروط الكشف عن البيانات لعام ٢٠٠٧ الذي أعدته الأمانة، وأقروا بفائدته وقدموا اقتراحات تتعلق بالأبحاث المقبلة في هذا المجال. وتناول بعض المندوبين مدى إمكانية وضع معيار دولي للكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات في المستقبل من أجل تنسيق ممارسات الكشف عن البيانات في أنحاء العالم. وأثيرت أيضاً خلال المناقشة بعض قضايا الساعة، مثل المشاكل المتعلقة ببرامج القروض العقارية الفرعية التي تتسبب في مصاعب تواجهها المؤسسات المالية في أنحاء العالم؛ وأثيرت في هذا السياق مسائل تتعلق بالقدرة على الكشف عن البيانات لمسايرة الأدوات المالية التي تتطور وتتعدّد بسرعة. واستمع الفريق أيضاً إلى مناقشات تناولت دور الجهات التنظيمية في اشتراط الكشف عن البيانات والكيفية التي يمكن بها إيجاد توازن بين ذلك والمبادرات الطوعية المستندة إلى السوق. واختتم الفريق مناقشته بتوجيه دعوة إلى الأمانة لكي تواصل عملها في هذا المجال.

متابعة أعمال الدورات السابقة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

٣٤- دعا الرئيس مديرَ المركز المصري للمديرين إلى أن يقدم بإيجاز معلومات مستوفاة عن أعمال المتابعة المتعلقة بمجال الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات. وقام مدير المركز المصري للمديرين بإطلاع المشاركين على معلومات مستوفاة تتعلق بمشروع مشترك نظّمته وزارة الاستثمار المصرية والمركز المصري للمديرين والأونكتاد بهدف نشر إرشادات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعنونة "إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات" أثناء مؤتمر دولي بشأن الشفافية والكشف عن البيانات عُقد في القاهرة يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأبرز مدير المركز المصري للمديرين فائدة إرشادات الأونكتاد المتعلقة بالكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات كأداة عملية للمؤسسات وإطار مرجعي للباحثين وواضعي السياسات. وأثنى المتحدث على فريق الخبراء الحكومي الدولي لما قدمه من إسهامات أفادت جهود تحسين ممارسات إدارة الشركات في مصر.

معلومات مستوفاة مقدمة من منظمات أخرى

٣٥- تناول ممثل عن المفوضية الأوروبية تطورات تنظيمية متنوعة في مجال الإبلاغ المالي شهدتها الاتحاد الأوروبي خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين. وشملت تلك التطورات تقييم مسألة معادلة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في بلدان أخرى بحيث يمكن استخدامها في الاتحاد الأوروبي وتقرير المفوضية عن إدارة المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، وتبسيط قانون الشركات، والتقرير المقبل للمفوضية المقدم إلى المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي بشأن اللوائح التنظيمية لمعايير المحاسبة الدولية التي اعتمدها الاتحاد

الأوروبي في عام ٢٠٠٢. وذكر ممثل المفوضية أن التقرير سوف يتناول مسائل مثل اتساق تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي وآلية اعتمادها.

٣٦- وعرض ممثل عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة على المشاركين معلومات مستوفاة عن مختلف التطورات التقنية منذ الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي. وشملت التطورات مشاريع متنوعة يضطلع بها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة ومجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية كجزء من مذكرة التفاهم التي وقعتھا المنظمتان. وأبرز الممثل في عرضه التقدم المحرز نحو إنجازات مرحلية في عدد من المشاريع. وتناول أيضاً تعديلات أدخلت على بعض المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وقدم الممثل أيضاً معلومات مستوفاة بشأن عمل لجنة تفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وحث الوفود على الانخراط مبكراً في العملية التشاورية للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة.

٣٧- وأشار المدير التنفيذي المعني بالمعايير المهنية في الاتحاد الدولي للمحاسبين إلى أن منظمته تُحْيِي في عام ٢٠٠٧ الذكرى الثلاثين لتأسيسها. واحتفالاً بهذا الحدث، فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين أصبح يتيح موقعه الشبكي بلغات الأمم المتحدة الست. وقدم الممثل معلومات مستوفاة عن عدد من الأنشطة التي قامت بها مختلف مجالس ولجان الاتحاد الدولي للمحاسبين خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدولي. وقال إن المجلس الدولي لمعايير مراجعة الحسابات والضمان قد أحرز تقدماً كبيراً نحو استكمال مشروعه المسمى "مشروع التوضيح". وأشار إلى أن المشاورات المتعلقة باعتماد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات تحرز تقدماً على عدة جبهات. ووجه المتحدث انتباه المندوبين إلى الخطة الاستراتيجية للمجلس الدولي لمعايير المحاسبة والضمان التي جرى تعميمها لتلقي تعليقات الجمهور عليها. وأضاف أن مجلس المعايير الدولية للتعليم المحاسبي بصدد استعراض الإطار الذي يجري ضمنه وضع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي. واستطرد قائلاً إن مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يحرز تقدماً على صعيد قبول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مناطق مختلفة من العالم. وعرض الممثل أيضاً مشاريع مختلفة قامت بها اللجنة المعنية بمكاتب المحاسبة الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولجنة البلدان النامية. وأبرز الممثل في ختام عرضه أن مهنة المحاسبة يمكن أن تسهم إسهاماً حقيقياً في النهوض بالصالح العام وفي تيسير النمو الاقتصادي والاستقرار في العالم. ودعا إلى مواصلة التعاون بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين فيما يتعلق بهذا المسعى.

٣٨- وأبلغ الرئيس التنفيذي للاتحاد الأفريقي للمحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوب الأفريقي المندوبين بأن منظمته قد قامت بتغييرات في قيادتها في نهاية السنة الماضية وأنه يشارك في دورة فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لأول مرة منذ تعيينه رئيساً تنفيذياً للاتحاد. وتحدث عن الاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه الاتحاد. وقال إن الاتحاد سيستند إلى هذا الاستعراض لتركيز جهوده على تعزيز المعايير المهنية التي يصدرها المجلس الدولي لمعايير المحاسبة، والاتحاد الدولي للمحاسبين وغيرهما من الهيئات، واختيار مؤسسات تدريبية معتمدة في مختلف بلدان الاتحاد، ووضع أساس للاعتراف المتبادل فيما بين الهيئات الأعضاء.

٣٩- وأبرزت المديرية التقنية للاتحاد الأوروبي للمحاسبين عدداً من الأنشطة التي اضطلعت بها منظمتها خلال الفترة الفاصلة بين دورتي فريق الخبراء الحكومي الدول العامل. وركزت في سياق عرضها على الأنشطة ذات الصلة بالإبلاغ المالي، وإدارة الشركات، وقانون الشركات، وكشوف الاستدامة في التقارير السنوية. وأشارت المتحدثة إلى أن منظمتها تجري مشاورات تتعلق بإمكانية اعتماد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات في أوروبا.

وسلّط الضوء على عدة تقارير نشرتها منظماتها خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، إضافة إلى عدة تقارير أخرى يُتوقع صدورها في غضون الأشهر التي ستعقب الدورة الرابعة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي.

٤٠ - وتناول ممثل عن الشبكة الدولية لإدارة الشركات أنشطة منظمات في أنحاء العالم من أجل تعزيز تحسين ممارسات إدارة الشركات، بما في ذلك تحسين الكشف عن بيانات الشركات. وسلط الممثل الضوء على الاجتماعات الدولية التي عقدتها الشبكة مؤخراً في جنوب أفريقيا والولايات المتحدة، والتي ركز فيها المشاركون على عدد من المسائل، بما في ذلك عمليات اندماج أسواق الأوراق المالية على الصعيد العالمي؛ وتقارب الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً والمبادئ الدولية للإبلاغ المالي؛ ودور الصناديق التحوطية والصناديق الاستثمارية السيادية في إدارة الشركات؛ ومشروع توركواز (Turquoise) للمعاملات التجارية "خارج البورصة" الذي أطلق عقب صدور التوجيه الأوروبي المتعلق بأسواق الأدوات المالية (MiFID)؛ وقيود اللجان الأوروبية المتعلقة بانبعاثات الكربون؛ وعمليات الكشف المتعلقة بمخاطر المناخ التي تواجهها الشركات لـ ٥٠٠ المشمولة بمؤشر ستاندرد وپور (S&P 500) في سياق مشروع عمليات الكشف المتعلقة بالكربون؛ والدعاوى الجماعية المتعلقة بالأوراق المالية في سياق إدارة الشركات. وذكر المتحدث أن مناقشات الشبكة الدولية لإدارة الشركات بشأن تقارب الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً مع المبادئ الدولية للإبلاغ المالي تضمنت الإشارة إلى أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي ذات الصلة بهذا الموضوع. وأبرز الممثل أيضاً عدة تقارير صدرت مؤخراً عن الشبكة الدولية لإدارة الشركات، ومنها ما يلي: بيان مبادئ مسؤوليات المؤسسات المساهمة، الصادر عن الشبكة الدولية لإدارة الشركات؛ والإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات (ورقة المناقشة رقم ٣)؛ ومدونة أفضل الممارسات المتعلقة بإقراض الأوراق المالية، الصادرة عن الشبكة الدولية لإدارة الشركات. وأشار الممثل إلى أن الشبكة الدولية لإدارة الشركات خططت لتركيز اجتماعها الذي سيعقد في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٨ في غوتبورغ بالسويد على الموضوع المعنون "الصناديق الاستثمارية السيادية - دورها في إدارة الشركات". وسلط الضوء أيضاً على المؤتمر السنويين المقبلين للشبكة الدولية لإدارة الشركات المقرر عقدهما في سيول في عام ٢٠٠٨ وفي سيدني في عام ٢٠٠٩.

رابعاً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤١ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: البروفسور أتو غارتي (غانا)

نائب الرئيس - المقررة: السيدة تاتيانا ييفيمينكو (أوكرانيا)

باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٤٢ - أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول أعماله المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/36). وبالتالي اعتمد جدول الأعمال كما يلي:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين
- ٦- اعتماد التقرير.

جيم - نتائج الدورة

٤٣- اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم الخميس ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ استنتاجاته المتفق عليها (انظر الفصل الأول). كما اتفق الفريق على أن يقوم الرئيس بتلخيص المناقشات غير الرسمية (انظر الفصل الثالث).

دال - اعتماد التقرير

٤٤- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أذن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل لنائبة الرئيس - المقررة بأن تقوم، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة والعشرين

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي
- ٤- مسائل أخرى
- ٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين
- ٦- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي	صربيا
إثيوبيا	الصين
الأردن	طاجيكستان
إستونيا	العراق
أفغانستان	عمان
ألبانيا	غابون
إندونيسيا	غانا
أنغولا	فرنسا
أوغندا	فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)
أوكرانيا	قيرغيزستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)	كازاخستان
إيطاليا	الكاميرون
البرازيل	كمبوديا
البرتغال	الكونغو
بنن	الكويت
بيلاروس	كينيا
تايلند	ليتوانيا
تونس	مالطة
الجزائر	ماليزيا
الجمهورية التشيكية	مدغشقر
جمهورية الكونغو الديمقراطية	المكسيك
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ناميبيا
رواندا	النرويج
رومانيا	نيجيريا
زيمبابوي	هايتي
سري لانكا	الهند
سلوفاكيا	هندوراس
سورينام	هنغاريا
السويد	الولايات المتحدة الأمريكية
سويسرا	اليونان

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/INF.10.

٢- وكانت المنظمتان الحكوميتان الدوليتان التاليتان ممثلتين في الاجتماع:

السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٣- وحضر الاجتماع أعضاء أفرقة المناقشة التالية أسماؤهم:

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال

السيد رودولف مولر، رئيس الدورة الثالثة والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل

البند ٣ من جدول الأعمال

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

السيد أولف ليندر، نائب رئيس وحدة المحاسبة، المفوضية الأوروبية

السيد إريك فان دير بلاتس، أخصائي أقدم في مجال الإدارة المالية، معني بمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى في البنك الدولي

السيد بيتر كلارك، مدير مشروع أقدم، المجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد جيم سيلف، مدير تنفيذي معني بالمعايير المهنية، الاتحاد الدولي للمحاسبين

السيد سيد أسد علي شاه، معهد المحاسبين المعتمدين، باكستان

السيد إيغناطيوس سيهول، الرئيس التنفيذي للمعهد الجنوب أفريقي للمحاسبين المعتمدين، جنوب أفريقيا

السيدة نازلي هُسال أكمين، أستاذة بجامعة بلكنت، تركيا

السيد روبرت هودكينسون، مدير تنفيذي معني بالشؤون التقنية، معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز

السيدة لودميلا لوفينسكا، رئيسة شعبة منهجية المحاسبة، وزارة المالية، أوكرانيا

السيد ريتشارد مارتن، رئيس قسم الإبلاغ المالي، رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

السيد فيكسون نكوبي، رئيس تنفيذي، الاتحاد الأفريقي للمحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوب الأفريقي

البند ٤ من جدول الأعمال

الإرشادات المتعلقة بمؤشرات مسؤولية الشركات في التقارير السنوية

السيدة نانسي كامب - رولاندس، شركة إيرنست ويونغ، هولندا

السيدة أميرين وحيد، مبادرة الأعمال المسؤولة، باكستان

السيد موحيتي موشوشو، المعهد الأفريقي للمواطنة الصالحة للشركات، جنوب أفريقيا

السيد بوركارد فيلدمان، شركة Ciba للمواد الكيميائية، سويسرا

السيد مايكل كيلبي، شركة KPMG، المملكة المتحدة

الكشف عن البيانات في سياق إدارة الشركات

السيد خالد م. الضحاوي، أستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر

السيد محمد عمران، نائب رئيس بورصتي القاهرة والإسكندرية، مصر

السيد لي ويان، أستاذ بجامعة نانكاي، الصين

السيد أشرف جمال الدين، المركز المصري للمديرين، مصر

السيد ثياغو ألميدا ريبيريرو روشا، بورصة الأوراق المالية بساو باولو، البرازيل

السيد أنتوني كييريوا كوليمان، كلية التجارة بجامعة غانا، غانا

السيد هانس هيرت، شركة هيرميس لإدارة الأصول المالية

المعلومات المستوفاة المقدمة من منظمات دولية أخرى

السيد أولف ليندر، نائب رئيس وحدة محاسبة بالمفوضية الأوروبية

السيد بيتر كلارك، مدير مشروع أقدم بالمجلس الدولي لمعايير المحاسبة

السيد جيم سيلف، مدير تنفيذي معني بالمعايير المهنية، الاتحاد الدولي للمحاسبين

السيد أندريه بلادي، الشبكة الدولية لإدارة الشركات

السيد فيكسون نكوبي، رئيس تنفيذي، الاتحاد الأفريقي للمحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى
والجنوب الأفريقي

السيدة ساسكيا سلومب، مديرة تقنية بالاتحاد الأوروبي للمحاسبين

وحضر المدعوون بصفة خاصة التالية أسماؤهم أعمال الدورة: - ٤

السيدة جواهر المضحكي، مستشارة رئيس جامعة البحرين لشؤون الإدارة والمالية، جامعة البحرين

السيد إسكندر علي خان، مدير بمصرف بنغلاديش الإسلامي

السيد أنور الدين شودري، الرئيس السابق لمعهد المحاسبين المعتمدين في بنغلاديش وعضو مجلس المعهد

السيد محمد فرهد حسين، رئيس معهد المحاسبين المعتمدين في بنغلاديش

السيد مؤمن الإسلام باتواري، رئيس اللجنة التنفيذية لمصرف بنغلاديش الإسلامي

السيد محمد نزار الدين، نائب رئيس بمصرف بنغلاديش الإسلامي

السيد دزميتري بانكو، رئيس رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات القانونيين

السيدة تاتسيانا ريباك، مراجعة حسابات معتمدة - معاونة وأستاذة بجامعة الاقتصاد الحكومية في بيلاروس

السيد دميتري سيش، أستاذ مشارك ومراجع حسابات معتمد، جامعة الاقتصاد الحكومية في بيلاروس

السيدة ساسكيا سلومب، مديرة تقنية بالاتحاد الأوروبي للمحاسبين

السيد دافيد سزافران، خبير، معهد مراجعي حسابات المؤسسات، بلجيكا

السيد نوافك كونديتش، الأمين العام لرابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات، صربيا

السيد دراغان ميكيرفيتش، رئيس مجلس رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات، صربيا

السيدة نيفينكا بيتروفيتش، مراجعة حسابات داخلية أقدم بالشركة الوطنية لتوزيع الطاقة الكهربائية

السيد دراغان فيزليينوفيتش، اقتصادي، رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات

السيدة زوريكا فوكوفيتش، مترجمة شفوية مساعدة، رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات بصربيا

السيدة ماريا أنجليكا فريرا دا سيلفا، مديرة بشركة Petrobrás – Petroleo Brasileiro

- السيد لويس موريلو ستروبي ليما، منسق بشركة Petrobrás – Petroleo Brasileiro
- السيد ديميتار جيلياز كوف، نائب رئيس معهد المحاسبين العموميين المعتمدين، بلغاريا
- السيد ليل هاندفيلد، نائب رئيس معني بالشؤون الدولية وشؤون الشركات، رابطة المحاسبين العموميين المعتمدين بكندا
- السيد مارك وولش، المعايير الرئيسية للمحاسبة، المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين
- السيدة هوا شينغ، شعبة المعايير المهنية، المعهد الصيني للمحاسبين العموميين المعتمدين
- السيدة مي ليو، نائبة مدير شعبة المعايير المهنية، المعهد الصيني للمحاسبين العموميين المعتمدين
- السيد عبد الباسطوي أحمددي، محافظ المصرف المركزي في جزر القمر
- السيد جورج كيرياكيديس، نائب المراجع العام للحسابات، مكتب الجمهورية لمراجعة الحسابات، قبرص
- السيدة كارولين أغيستام، أستاذة مساعدة بشعبة المحاسبة ومراجعة الحسابات، كلية التجارة بكوبنهاغن
- السيد يان بو هانسن، شريك - مؤسسة ديلويت، كوبنهاغن
- السيدة أماني خليل، خبيرة في إدارة الشركات، مصرف أمريكان إكسبرس
- السيد برهان حابترميم، مراجع عام للحسابات، مكتب المراجع العام للحسابات
- السيدة كارول كومي، محامية، مكتب Allen and Avery، لكسمبرغ
- السيد فرانسوا ميشان، مراجع حسابات خارجي، الاتحاد الدولي للمحاسبين
- السيد إدوارد غراهام، نائب المدير العام، مؤسسة الضمان الاجتماعي والإسكان والإدارة المالية
- السيد بول س. ميندي، مدير مالي أقدم، هيئة تنظيم المرافق العامة في غامبيا
- السيد جيفري روني، محاسب معتمد، معهد المحاسبين المعتمدين بغامبيا
- السيد جون أديمو روبنسون، أمين تنفيذي، رابطة المحاسبين في غامبيا
- السيد مومار سامبا، مدير مراجعة الحسابات، مؤسسة الضمان الاجتماعي والإسكان والإدارة المالية
- السيد ليفان غوتوا، كبير محاسبين بالإدارة الاقتصادية، مكتب المدعي العام بجورجيا

- السيد إيتيان ماكسون، مدير إداري بالمحكمة العليا للحسابات والمنازعات
- السيد سوهانراج شهاجد، شريك رئيسي في مكتب شهاجد ودوشي للمحاسبين المعتمدين
- السيد فيد جاين، نائب رئيس بمعهد المحاسبين المعتمدين في الهند
- السيد سونيل تلاقي، رئيس معهد المحاسبين المعتمدين في الهند
- السيد أوتافيو أنطونيو أنغوي، رئيس مؤسسة GPA
- السيد جياكومو بيفو، مدير معني بخطط استدامة سير العمل، شركة اتصالات إيطاليا، روما
- السيدة رافاييلا بوردونيا، موظفة معنية بالتنمية المستدامة، مؤسسة Eni SpA، روما
- السيدة دجنيرا كريستيزي، موظفة معنية بالتنمية المستدامة، مؤسسة Eni SpA، روما
- السيد دومينيكو دا إمبولي، أستاذ العلوم المالية، شعبة النظريات الاقتصادية والمنهج الكمي
- السيد جوهان غيغار، محاسب معتمد، Consiglio Nazionale Dottori Commercialisti
- السيد إسماعيل كوناتي، مراجع حسابات، مكتب المراجع العام للحسابات بمالي
- السيدة رين بينغ، جامعة نانكاي بالصين
- السيدة جيانبو نيو، جامعة نانكاي بالصين
- السيد ندونغو غاينجي، رئيس مشروع African Focus Group، مصرف التنمية الأفريقي
- السيدة جي هيونمي، مسؤولة بهيئة الإشراف المالي
- السيدة لي هونا، معاونة بهيئة الإشراف المالي
- السيدة إنديرا بورغويفا، مسؤولة عن رصد وتحليل تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، الوكالة الحكومية للتنظيم والإبلاغ الماليين
- السيد أندريس بونوماريو فس، أستاذ مساعد بمعهد المحاسبة، جامعة لاتفيا
- السيدة يلينا راكوفا، مندوبة، رابطة المحاسبين في لاتفيا
- السيد يعقوب غانم، أمين مجلس نقابة خبراء المحاسبة المحازين في لبنان

- السيدة نينا عبيد، مراجعة حسابات، مؤسسة عبيد للمحاسبة ومراجعة الحسابات
- السيد إيلي رزق الله، نائب سابق لرئيس مجلس نقابة خبراء المحاسبة المحازين، مكتب إيلي رزق الله
- السيد حكمت سليم، رئيس نقابة خبراء المحاسبة المحازين في لبنان
- السيدة لينا مالمينوسكي، كبيرة محاسبين، معهد المحاسبة في جمهورية ليتوانيا
- السيد مامي أندريامبولونا، مدير، القطاع العام
- السيد كامليش س. فيكاسي، محاسب معتمد، اتحاد المحاسبين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- السيد بايي با، مسؤول معني بالمحاسبة العمومية
- السيد جوزيف كاروانا، نائب رئيس سجل الشركات، هيئة الخدمات المالية في مالطة
- السيد والتر بول بارث، مساعد المراجع العام للحسابات، مكتب المراجع العام للحسابات في ناميبيا
- السيد نارايان بجاج، رئيس معهد المحاسبين المعتمدين في نيبال
- السيد دامير دراجيسيفتش، منسق التنمية التقنية، مبادرة الإبلاغ العالمية
- السيد غودسون نادي، أمين تنفيذي/رئيس تنفيذي، مجلس معايير المحاسبة في نيجيريا
- السيد باشورن ج. ك. راندل، رئيس ومدير تنفيذي، مؤسسة ج. ك. راندل للخدمات المهنية
- السيد جوناس موبوغ، رئيس أمانة مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية
- السيد فرانسيسكو بارييس، مستشار معني بالسياسات العامة، أمانة مبادرة الشفافية في الصناعات
الاستخراجية
- السيد فويسيك نوفاك، أستاذ بشعبة المحاسبة، جامعة لودز
- السيدة أنا شيوختا، أستاذة مساعدة بشعبة المحاسبة، كلية الإدارة بجامعة لودز
- السيدة آنا ماريا أندريا لوبو، مستشارة معنية بالعلاقات الدولية، هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين
في رومانيا
- السيد مارين توما، رئيس هيئة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين في رومانيا
- السيدة إيرينا فلاديميروفنا كراسيلنيكوف، مديرة مؤسسة NOFA

السيد أحمد المغامس، الأمين العام للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين

السيد يورو ديينغ، مفتش ضرائب ومفوض حكومي، النقابة الوطنية للخبراء المحاسبين والخبراء المعتمدين في السنغال

السيدة سيلفيجا غاجين، مترجمة شفوية، رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات بصربيا
السيد بلاغوج نوفيسيفيتش، رئيس مجلس المحاسبة، رابطة المحاسبين ومراجعي الحسابات

السيد دادا أديبايو، مدير البحث، شركة بيكمون للاستيراد والتصدير

السيد شون أنسيت، شريك معني بالإدارة، مؤسسة At Stake Advisors

السيدة ماريا بياتريث باتل مارتينث، رئيسة وحدة بشعبة معايير المحاسبة، معهد المحاسبة ومراجعة الحسابات في إسبانيا

السيد أندرياس دلاميبي، مساعد مراجع الحسابات العام، إدارة الخزانة بسوازيلند

السيد جون دلودلو، مراجعة حسابات داخلي، إدارة الخزانة بسوازيلند

السيدة كابونينا بونيسيكي، مساعدة المحاسب العام، إدارة الخزانة بسوازيلند

السيد جان بيير ديزيرنس، نائب رئيس مؤسسة ميثاق المستشارين الماليين المستقلين

السيد ريتو إيرلي، أمين تقني، المؤسسة السويسرية للمحاسبة والإبلاغ المالي

السيد ماورو فيوروتشي، مدير المخاطر المتعلقة بأسعار المعادن

السيدة باربارا ليون، مساعدة الأمين العام للمنظمة الدولية لأرباب الأعمال

السيد دونالد ماكفيل، شريك، مؤسسة ماكفيل وشركاؤه

السيد ماركو ماروكو، مدير مالي معني بالامتثال في السياق الأوروبي، فرع شركة ألكوا لأوروبا

السيدة جبرالدين ماتشيت، مسؤولة عن المراقبة المالية المؤسسية، مؤسسة Group Management

السيدة بريجيت منصو الطنطاوي، مديرة معنية بمجال التركيز "دور الأعمال" في شركة UNILEVER، المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة

السيد كزافيي خيير ريكينباخر، محاسب وعضو مؤسسة IFMA، شركة ICS Corporate Services، جنيف

- السيد أبير منغنييف، المدير التنفيذي للمعهد العام للمحاسبين ومراجعي الحسابات المهنيين
- السيد فيزاروت سريبوناك، عضو لجنة مراجعة الحسابات، المبادئ التوجيهية لممارسات المحاسبة الخاصة
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، اتحاد مهن المحاسبة، تايلند
- السيد سانسكريت فيشيتليكارن، عضو لجنة مراجعة الحسابات، المبادئ التوجيهية لممارسات المحاسبة
الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، اتحاد مهن المحاسبة، تايلند
- السيد كيتيا يونغفانيتش، محاضر، كلية إدارة الأعمال، جامعة رانجامهانغ
- السيد مانويل أنطونيو كوريبا، مدير بوزارة الموارد الطبيعية، تيمور - ليشتي
- السيد دافيد راغاي، مكلف بالإدارة، IFRS Consultants
- السيد سامبا با، أخصائي اقتصاد كلي، إدارة التوقعات الاقتصادية والإصلاحات المالية، مصرف
التنمية الأفريقي
- السيدة فالنتينا ليغكا، مديرة تنفيذية، منظمة MBA Ukrainian Federation
- السيدة ألا سافتشينكو، مسؤولة عن المنهجية ومراقبة النوعية، مؤسسة BDO Balance-Audit Limited.
- مالين بيكر، مدير معني بالتهيئة، منظمة Business in the Community
- السيد ألان بلاند، مستشار معني بالأنظمة، رابطة المحاسبين الدوليين
- السيدة دورين بلاند، أمينة مجلس رابطة المحاسبين الدوليين
- السيد جون كريستينسن، مدير الأمانة الداخلية، شبكة العدالة الضريبية، المملكة المتحدة
- السيدة فانيسا هيرينغشاو، مديرة مكتب رصد الإيرادات في لندن
- السيد سليم إسلان، مدير تقني، رابطة تقنيي المحاسبة، المملكة المتحدة
- السيد روبرت إ. لانغفورد، مستشار معني بالاستدامة، معهد المحاسبين المعتمدين، المملكة المتحدة
- السيدة ماريان ماو، مديرة الإبلاغ المالي، معهد المحاسبين المعتمدين
- السيد ريتشارد مورفي، مدير، الأبحاث الضريبية - مؤسسة LCP
- السيد مايكل ج. ستيوارت، محاسب معتمد، برايس واترهاوس كوبرز، لندن

السيد دافيد تيرال، السياسة المحاسبية، إدارة إصلاح الأعمال والأنظمة

السيد جون فنسنت، عضو مجلس رابطة تقنيي المحاسبة، المملكة المتحدة

السيدة ماكسين غارفي، مسؤول أقدم معني بإدارة الشركات، المنتدى العالمي لحسن إدارة الشركات،
المؤسسة المالية الدولية

السيد دافيد موريس، الرابطة الدولية للمسؤولين التنفيذيين الدوليين

السيد غاري م. سكوبس، مدير العلاقات الدولية، المعهد الأمريكي للمحاسبين العموميين المعتمدين

السيد عبد الدائم الشويطر، مسؤول عام عن مشروع إعادة هيكلة الضرائب، مصلحة الضرائب اليمنية

السيدة ماري نكوبي، مسؤولة تنفيذية، مكتب م. ت. نكوبي وشركاؤه

السيد زين العابدين أحمد البرعي، رئيس بالنيابة للرابطة السودانية للمحاسبين المعتمدين، الخرطوم

- - - - -